الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الأول
الفصل التشريعي الثاني

جلسة رقم (٢)
الأربعاء (٢٠٢٢/٩/٢٨)

عدد الحضور: (٢٣٥) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (٢:٠٠) ظهراً.

– السيد شاخه وان عبدالله احمد(نائب رئيس مجلس النواب):–

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثانية، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

– السيد همام عدنان(موظف):–

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

– السيد شاخه وان عبدالله احمد(نائب رئيس مجلس النواب):–

***الفقرة الأولى:– التصويت على استقالة رئيس مجلس النواب من منصبه.**

السيدات والسادة النواب، جدول الأعمال يتضمن فقرتين الفقرة الأولى التصويت على استقالة رئيس مجلس النواب من منصبة والفقرة الثانية انتخاب النائب الأول لرئيس مجلس النواب، الحقيقة هناك طلب قدم من قبل السيد رئيس مجلس النواب قدم استقالة وبالتالي وسوف نتلوا على سيادتكم الاستقالة التي تم تقديمها من قبل السيد رئيس مجلس النواب ومن ثم عرض على السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمون.

استقالة.

تحية طيبة أرجو التفضل بالموافقة على طلبي بالاستقالة من منصب رئيس مجلس النواب للدورة النيابية الخامسة والتصويت على الاستقالة بموجب الأحكام المادة (١٢) أولاً من النظام الداخلي للمجلس التي نصت على تقديم الرئيس أو أحد نائبيه الاستقالة من منصبة وتقدم بعد الموافقة المجلس بالأغلبية على عدد أعضاءه الحاضرين. لذلك قبل البدء بعرض الاستقالة السيد رئيس مجلس

النواب للتصويت، أطلب من المقررين عدد الحضور حتى يتسنى لنا عرض الاستقالة على السيدات والسادة النواب من قبوله أو عدمه، السيدات والسادة الحضور (٢٣٥) عليها سوف نعرض استقالة السيد رئيس مجلس النواب استناداً إلى المادة (١٢) من النظام الداخلي أولاً عند عرض الاستقالة على السيدات والسادة النواب فقط يكون هناك رفع الأيدي بالنسبة للنواب الذين يقبلون ويوافقون على طلب الاستقالة، أما يرفضون الاستقالة السيد الرئيس مجلس النواب أنه يكتفي لا يرفعون الأيدي فقط الذي يرفع الأيدي هم النواب الذين يقبلون الاستقالة فقط للسادة النواب الذين يرفعون الأيدي هم، فقط للتوضيح أن الذين يرفعون الأيدي فقط الذين موافقون على الاستقالة، الأن نبدي عرض الاستقالة على السادة النواب أرجو من يقب الاستقالة موافق على استقالة السيد رئيس مجلس النواب لرفع أيديهم، أريد عدد الموافقة على الاستقالة (١٣) نائب أما عليه لم تحصل الموافقة على استقالة السيد رئيس مجلس النواب، الآن نطلب من السيد رئيس مجلس النواب أخذ موقعه كرئيس مجلس النواب وننتقل إلى الفقرة الثانية ونبارك للأخ محمد الحلبوسي كرئيس مجلس النواب لعطاءه منح الثقة من قبل السيدات والسادة النواب مرة ثانية.

جدول أعمال الفقرة الثانية انتخاب النائب الأول لرئيس مجلس النواب إذا كان هناك من يرغب بترشيح لنائب الأول لرئيس مجلس النواب أن يقدم طلب بترشيحه لرئاسة المجلس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً جزيلاً سيادة نائب المجلس، شكر وتقدير للسيدات والسادة أعضاء المجلس، مقدماً على حضورهم إلى الجلسة هذا اليوم للمضي بعمل المجلس الأصل أن يستمر المجلس بأعماله بشكل دوري وبشكل منتظم لممارسة دوره الرقابي والتشريعي، وشكر شخصي للسيدات والسادة النواب على تجديد قبولهم لرئيسهم لإدارة مجلس النواب، شكراً جزيلاً.

بعد ما فتحَ السيد نائب الرئيس الجلسة وأيضاً مضى في الفقرة، ثانياً التي هي إنتخاب النائب الأول لرئيس مجلس النواب الذين تقدموا إلى ترشيحهم كل من السيد (محسن المندلاوي، السيد ياسر هاشم الحسيني، السيد باسم خزعل خشان،) هل يوجد أحد يرغب في الترشح لمنصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب قبل غلق باب الترشيح، هل أحد من المتقدمين الثلاثة لهُ رأي أخر قبل أن نغلق باب الترشيح، ماذا تقترح استاذ (ياسر).

إذاً يُغلق باب الترشيح ويتم انتخاب النائب الأول لرئيس مجلس النواب بالإقتراع السري وعدد المرشحين الثلاث، إجراءات الإنتخاب يجب أن يحصل أحد المرشحين على أغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس وهي(١٦٦) صوت إن لم يحصل أحد الأعضاء في الجولة الأولى على (١٦٦) صوت سنذهب إلى جولة ثانية، يكون أعلى المتنافسين (٢) من هؤلاء الثلاثة يذهبونَ إلى الجولة الثانية، وتستمر لحين يحصل أحد المرشحين على (١٦٦) صوت، تفضل السيد النائب (برهان المعموري).

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

بدايةً أُقدم لك التهنئة لمنحك الثقة مرة ثانية وأنت أهلٌ لذلك، اليوم ما يمر بهِ العراق بصورة عامة ونحن اليوم كلنا أتينا إلى مجلس النواب نمثل شعب، بالتالي ما علينا أن ننقل معاناة ناسنا وأهلنا وما يحصل خارج قبة البرلمان من احتقان شعبي، سيادة الرئيس علينا التكلم بصراحة وعلينا أن نتجرد من كلِ شيء، أنا إنسان كمواطن وكنائب في الدرجة بالأساس انتخبني الشعب وجاءوا بي إلى هذا المكان أمثل ناسنا وأهلنا في عموم العراق، وأصبحت نائب أمثل (١٠٠) ألف نسمة وفق الدستور، سيادة الرئيس كل ما حصل خلال هذهِ الفترة من مشاكل سياسية وخلفتها المظاهرات، التي مع الأسف مظاهرات دموية، الأن بصراحة الذي تعرضَ لهُ المتظاهرين من انتكاسه من خلال استهدافهم وسقوط الشهداء والجرحى هذا كلهُ المفروض نحنُ نقفُ عليهِ، سيادة الرئيس أنتَ الأن مسؤول أعلى سلطة في البلد بالتالي عليكَ مسؤولية وناسنا تنظر إليكَ بالدرجة الأساس، أنا أعتقد اليوم إنسحاب الكتلة الصدرية وإيثارهم وتركهم لمجلس النواب كانَ لهُ عدة أسباب، والأسباب واضحة لدى الجميع ونحنُ لا نريد أن نُزاود كلهم الموجودين الأن بما فيهم هم زملائنا وإخواننا وتربطنا علاقات قوية معهم، بالتالي انسحاب الكتلة الصدرية كان هو بسبب الإنسداد السياسي الذي حصلَ من قِبل بعض الكتل السياسية التي هي الأن عارضت تشكيل الحكومة آنذاك، بالتالي كانَ هناك الكتلة الأكبر أي دولة في العالم الأن عندما تنسحب

منها الكتلة النيابية الأكبر أعتقد هذا شيء مؤشر وخطير، بالتالي (٧٣) نائب يُمثلون أكثر من (٨٠٠) ألف شخص ومواطن أتوا هنا في مجلس النواب حتى يُمثلون الشعب، بالتالي لا يُمثلون، حتى نتكلم بصراحة الأن نظامنا ديمقراطي ماضي على الأحزاب والكتل السياسية، لكن الأن هذهِ الكتلة انسحبت بسبب آثار ما تعرضت لهُ من بصراحة ظلم وإجحاف بحق هذه الكتلة الفائزة، بالتالي سيادة الرئيس أنتَ الأن ندعوك بصراحة وأنا الأن أُريد أن أُبرأ ذمتي أمام الله سبحانهُ وتعالى كنائب يجب أن أُدلي ما في داخلي، نحنُ علينا أن نتحمل مسؤولية، كلنا نتحمل مسؤولية وما سوفَ يحصل في الشارع، لا تقل لي لا أحد يتحمل المسؤولية ولا أحد ينتهي من هذا الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الكل يتحمل المسؤولية.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

سيادة الرئيس، أنا أطلب منكَ (٥) دقائق لأتحدث كل ما في داخلي، شعبنا منهك منذُ عام ٢٠٠٣ ظلم وانتكاس وانتهاك للحرمات، انعدام في الخدمات كل هذا الذي يحصل هو بسبب يوجد لدينا خلل بالنظام السياسي في العراق، بالتالي نحنُ لا نريد التحدث الأن أن نكون نحنُ مثلاً برأس النواب أو برأس المواطن لكن هذا واقع الحال، الكتلة الصدرية عندما آتت ومضت في مشروع الأغلبية الوطنية، مضت على أنَ يوجد خلفيات الحكومات السابقة، لا نستثني أحد حتى لا نجامل كل الكتل السياسية هي مشتركة في الحكومات ومشتركة في الدمار لكن بنسب متفاوته سيادة الرئيس، أنا أدعوك وأدعوا إخوتنا النواب وزملائنا أن يكون لهم موقف وأن يتداركوا الأمر ما دام إلى هذهِ اللحظة فيها نوعاً ما فيها مجال لأن الشارع الأن محتقن، وأعتقد الظروف التي يمر بها العراق من انعدام الصحة، الخدمات، الوضع الإقتصادي المزري، صراحة نتكلم فيها تسيب في كل مفاصل الدولة بما فيها المنافذ الحدودية وغيرها والجمارك والوزارات والأن الفساد مستشري في كل المؤسسات يحتاجُ إلى مجابهة ويحتاج إلى قوة قرار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يجب أن يكون هناكَ دور لكل القوى السياسية ومواجهة التحديات التي يمر بها البلد، ويجب أن نؤثر على أنفسنا، ويجب أن يوجد حل جذري للمشكلة التي مرَ بها البلد خلال هذهِ الفترة، هناكَ طلب قُدمَ إلينا من القانونيين في المجلس سيتم أخذ مداخلات كثيرين من النواب بما يتعلق بهذا الموضوع وهذهِ الفقرة، وسيتم أيضاً النقاش به بعدَ ما عُرضَ على السيدات السادة أعضاء المجلس أقرأ الرأي القانوني من المستشارين القانونيين.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

سيادة الرئيس عذراً لدي نقطة أخيرة، وأنا ممنون لك، نحنُ اليوم ليسَ لدينا اعتراض على تشكيل الحكومة ، أنا كشخص وكنائب كلنا معَ حكومة قوية ونتمنى أن تُشكل وبالخصوص الأخ (أبو مصطفى) وهوَ أخونا وزميلنا وإنسان محترم ونكنُ لهُ كل الإحترام والتقدير، لكن سيادة الرئيس الأمر أصعب وصراحة أكبر من الأخ (أبو مصطفى) الوضع لا يتحمل، دماء الناس التي سقطت هذا من المفروض أن نقف عليه، اليوم وقفت المظاهرات لم يمضي عليها عشرة أيام أو خمسة عشر يوم، أكثر من (٨٠٠) جريح الأن يشغلون المستشفى وأيضاً أكثر من ثلاثة وخمسون أو أربعة وخمسون شهيد يشغلون المستشفيات، هذا كلهُ علينا أن نحسب لهُ حساب نحنُ هنا اليوم أقسمنا يمين أن نمثل بلد لم نأتي لنضحك على أنفسنا سيادة الرئيس، بالتالي أنتَ الأن رئيس أعلى مؤسسة تشريعية والأن الناس تنظر لكَ بنظرة خاصة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أعتذر من جنابك فاتني أن أطلب من السيدات والسادة النواب الوقوف لقراءة سورة الفاتحة على الشهداء الذينَ سقطوا في الإحتجاجات الأخيرة وتمنياتنا للجرحى بالشفاء العاجل ودعوانا لذويهم بالصبر، أطلب من المجلس الوقوف لقراءة سورة الفاتحة.

جميعهم أبناءنا وجميعهم إخواننا وللأسف صارَ أمر خارج المعايير الوطنية وخارج عن المعايير الأخلاقية وأدى إلى سقوط شبابنا وأدى إلى جرحى أيضاً في هذا الأمر المؤسف الذي لم يكن الجميع يتمناه طلب أو مذكرة المستشار القانوني والقانونيين في المجلس سوف يعرضها على السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، وسوفَ يُتح النقاش في هذا الأمر.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

أنا حتى أُكمل دوري، اليوم نتمنى وندعو من جنابك وندعو من إخوتنا وزملائنا الإخوة الأعزاء حتى الإستقالات نحن كان لدينا طعن قُدمَ للمحكمة الإتحادية عدد من الإخوة النواب، الأن يُرد لا يُرد المهم هذا إجراء قانوني يتبع وفق القانون ووفق الدستور، يوجد هناكَ مصلحة لغياب هذهِ الكتلة الكبيرة ثلث مجلس النواب الأن انسحب، بالتالي ثلث الشعب منعزل علينا أن نتكلم بصراحة اليوم ليس نائب أو اثنين أو ثلاث نحنُ في الدورات السابقة كانَ إذا يُقدم استقالة نائب واحد واللهِ نقف عندهُ وندافع عنهُ ونستقتل في سبيل أن يسحب استقالته، كيف وانَ (٧٣) نائب ينسحبون وكأنما الأن أصبحت مثل الغنيمة نأتي نفترسها، بصراحة سيادة الرئيس نحن نتحدث وفق القانون وفق الدستور، شخص يقول من قالَ لهم أن ينسحِبوا، كلا انسحبوا على أثر موضوع مهم أنَ البلد ذاهب نحو الهاوية بارك الله بهم، لولا انسحابهم كانت الأمور أصبحت غير شكل، بالتالي هذا إيثار منهم ليس بمعنى اليوم انسحب شخص لا أتي واقول لهُ لا تنسحب أو على الأقل احترامً وتقديرً لهم أن نترك الموضوع، لا نأتي ونعقد جلسة بالضغط الذي حصل أنا أعتقد صراحة نتكلم ليسَ الأمر يخصك سيادة الرئيس، الضغط الذي حصل على هيأة الرئاسة أو رئاسة البرلمان بعقد جلسة استثنائية في العطلة التشريعية هذا نقف عليه ونضعُ عليهِ ألف علام إستفهام، بالتالي لا يجوز نحن أصلاً الوضع الذي كان، الجلسة عُقدت له هي كانت تتحدث عن الاعتداءات التركية، بالتالي رأساً وكأنما الأن أتينا نحنُ فرحانين أن نُخرج هذا الرجل ونجلس في محله، الأن كل شخص جالس هنا يمثل شعب ويمثل ناس وتنتظر ناس تريد مهُ خدمة وتريد منهُ تعيين وتريد منه يدافع عن حقوقه وتريد منهُ حقوق، بالتالي نحنُ الأن أصبحنا مكشوفين أمام الشارع، نتحدث بصراحة سيادة الرئيس أنا من الناس كشخص نائب مستقل كنتُ متحالف مع الكتلة الصدرية، حالي حال أي نائب مستقل تحالف مع أي كتلة صدرية والأن أتى يمضي تجاههم ويطبق قراراتهم ويجاملهم على حساب أي شيءٍ كان، بالتالي أنا أعتقد واجبي الأخلاقي والشرعي وأريد أُبرئ ذمتي أمام الله، سيادة الرئيس أنا أدعوك نعم أنت أيضاً نفس الحالة سيادة الرئيس مُلزم أمام الله وأمام الناس وأمام الشعب أن تتخذ إجراء وتوقف هذا الإجراء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيتمُ ذلك.

أكملتم إجراءاتكم، رأي المستشار القانوني سوفَ أعرضهُ بعدَ هذهِ الفقرة على السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب والقانونيين أيضاً، وأُعطي دور للسيدات والسادة النواب لإبداء رأيهم.

السيدات السادة النواب كتابة إسم المرشح في هذا الحقل، الأوراق مختومة إذا يود أحد من النواب أن يطلع عليها، الأوراق مختومة وأوراق جولة عن جولة لونها يختلف المرشحين (استاذ محسن، استاذ ياسر، النائب باسم خشان) تفضلوا اطلعوا على الأوراق، باشري السيدة المقررة.

- السيدة مقرر مجلس النواب:-

السيدات السادة النواب، السلام عليكم جميعاً، سوفَ يتم الإعلان عن أسماء حضراتكم جميعاً من أجل التصويت على النائب الأول لرئيس مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

قبلَ أن تُعلني عن الأسماء، عليهم الاطلاع على الأوراق ليروها هنا على الطاولة، افتحوا الصندوق اعرضوهُ على الكاميرا واعرضوه على السيدات والسادة النواب.

- السيدة مقرر مجلس النواب:-

تقرأ أسماء السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

العدد الكلي للمصوتين (٢٤٠) مصوت، حاز السيد (ياسر الحسيني) على (٧) اصوات والسيد (باسم خشان) على (١٧) صوت والباطلة (١٣) صوت والسيد (محسن المندلاوي) (٢٠٣) صوت، عدد الأصوات الكلي (٢٤٠) صوت على الأصوات الموزعة على السادة المتنافسين مع الباطلة مطابقة (٢٤٠) صوت، بذلك يكون الفائز بمنصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب هو السيد (محسن المندلاوي) بعد أن إجتاز الأغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس وحصل على (٢٠٣) صوت، نبارك للسيد (محسن المندلاوي) واطلب منه الحضور للمنصة، تقدم قانونيّ المجلس بمطالعة إلى رئيس مجلس النواب أتلوها على حضراتكم، ((إلى رئيس مجلس النواب، تحية طيبة بالنظر لإستقالة اعضاء مجلس النواب عن الكتلة الصدرية والبالغ عددهم (٧٣) نائب وكانوا يشكلون الكتلة النيابية الأكبر في مجلس النواب، ولكونها إستقالة جماعية تمثل سابقة برلمانية جديدة في آليات العمل النيابي وتؤشر وجود خلل واضح في التمثيل الشعبي داخل مجلس النواب وهذا ما أيدته المحكمة الإتحادية في قرارها المرقم (١٣٢) وموحدتها لسنة ٢٠٢٢، حيث نصت على، وحيث إن أعضاء مجلس النواب بعد إنتخابهم أصبحوا لا يمثلون أنفسهم ولا يمثلون كتلهم السياسية فقط وإنما يمثلون الشعب لذا كان المقتضى عليهم العمل على تحقيق ما تم إنتخابهم لأجله وهو مصلحة الشعب، وحيث إن الكتلة الصدرية قدمت إستقالتها إلى السيد رئيس مجلس النواب، وكان المقتضى القانوني ان تدرج الإستقالات في جدول إعمال أقرب جلسة إستناداً لنص المادة (٥٩) ثانياً من الدستور والتي نصت على أن تتخذ القرارات في جلسات مجلس النواب بالأغلبية البسيطة بعد تحقيق ما لم ينص على خلاف ذلك كما نصت المادة (٩) و(٣٤) و(٣٥) من النظام الداخلي على مهام رئيس المجلس ونائبيه ولم يكن من ضمنها صلاحية الرئيس أو أحد نائبيه حتى لو كانوا مجتمعين قبول إستقالة عضو مجلس النواب كما تضمنت المادة (١) ثالثاً من تعديل قانون إستبدال اعضاء مجلس النواب رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠٧، تتطلب إستقالة احد اعضاء مجلس النواب أو الرئيس أو أحد نائبيه قبولها من المجلس بالأغلبية المطلقة، وحيث أنه لا يوجد أي نص في الدستور أو في قانون مجلس النواب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ أو مجلس النواب منفرداً عليه نرى عرض إستقالة أعضاء مجلس النواب عن الكتلة الصدرية على السادة أعضاء مجلس النواب لمناقشتها من كافة الجوانب الفنية والقانونية لما له تأثير على التمثيل الحقيقي لمجلس النواب، خصوصاً وإن نظام الحكم في العراق وحسب المادة (١) من الدستور، إن جمهورية العراق دولة إتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق مع فائق التقدير والإحترام.

المستشار القانوني ومستشار التشريع، عناوينهم مثبتة، هذا الرأي القانوني وأخذ مداخلة النائب (برهان المعموري) في بداية الجلسة وطلب بعض السادة النواب مداخلات بهذا الشأن.

- النائبة فيان صبري عبد الخالق:-

بإعتقادنا إن وجود التيار الصدري ضروري ومهم في العملية السياسية ورجوعهم أيضاً إلى العملية السياسية مهم وضروري لتحقيق الإستقرار السياسي لذلك نؤيد ونرحب وندعو بأي صيغة قانونية سياسية لرجوعهم إلى كل مفاصل الدولة ومنها أكيد مجلس النواب العراقي.

- النائب عباس شعيل عودة الزاملي:-

الجميع يعلم وخصوصاً السادة في الكتلة الصدرية نحن كنا منذ اول جلسة لمجلس النواب كان لدينا سعي للشراكة الحقيقية للكتل السياسية بإدارة العملية السياسية ولغاية الآن باب الحوار مفتوح مع السادة في الكتلة الصدرية، من اجل عِلمنا جميعاً إن إستقرار البلد يعتمد على الشراكة الحقيقية والإتفاق والتوافق من أجل المضي بالمرحلة المقبلة وهي مرحلة حساسة، موضوع إستقالة السادة في الكتلة

الصدرية هو موضوع هم من تبنوا موضوع الإستقالة، أعتقد إن عودة السادة في الكتلة الصدرية أغلب السادة اعضاء مجلس النواب مع عودتهم ولكن نحن مع القرار القضائي والمحكمة الإتحادية إذا كان هنالك رأي قانوني من المحكمة الإتحادية بعودة السادة في الكتلة الصدرية بالتأكيد لم يكن هنالك إعتراض من اعضاء مجلس النواب.

- النائب محمد علي محمد تميم:-

بما يتعلق بالطلب المقدم من السيد مستشار شؤون التشريع بتقديري بغض النظر عن النصوص القانونية والدستورية وجود الكتلة الصدرية ولما تعبر عنه من تيار كبير في المجتمع العراقي وأهمية وجود الكتلة الصدرية في مجلس النواب وكونها عامل توازن على كل المستويات اتمنى ان يناقش هذا الطلب مناقشة قانونية ورجائي من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب أن يناقش هذا الأمر بموضوعية وبمصلحة البلد التي يجب أن نضعها اولاً ونناقش كيفية إيجاد آليات قانونية لعودة الكتلة الصدرية لممارسة دورها الطبيعي السياسي سواء كان في مجلس النواب او حتى في الحكومة، كما واتقدم بمقترح وأتمنى على المجلس أن يوافق عليه، ان يتشكل وفداً من هذا المجلس لإستطلاع الآراء وبشكل عاجل للوصول إلى إتفاق الوضع السياسي لا يحتمل لذلك لإيجاد مخارج قانونية وسياسية يتفق عليها الجميع وانا عاصرت دورات مجلس النواب الخمسة فضلاً عن الجمعية الوطنية التي سبقت الدور الأولى، أعتقد الكثير من الإشكاليات التي صادفت العملية السياسية تم حلها وتجاوزها عبر الحوار وإيجاد إتفاقات سياسية ومن ثم الذهاب إلى التشريع أو إلى الإتفاق القانوني فيما بعد، لذلك أدعو مخلصاً وصادقاً لأن نفكر ملياً بكيفية إيجاد حل وبضرورة الطلب من الكتلة الصدرية ومن التيار الصدري بأن يكون له تمثيل سواء كان في الحكومة أو في العملية السياسية أو حتى في مجلس النواب، وأن نناقش مخرج قانوني لهذا الأمر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تم تعديل الفقرة للمجلس رئيس ونائبيه.

- النائب سالم مطر عبد العيساوي:-

لا يخفى على الجميع العملية السياسية قائمة على أركان قوى سياسية متعددة بالتأكيد التيار الصدري تيار واسع وله جمهوره وله مؤيديه، بالتالي كتلة التيار الصدري عدد لايستهان به، دعوة مخلصين حقيقيين من أجل مصلحة هذا البلد لابد للقوى السياسية ان تنظر بشكل جدي وحقيقي لدراسة هذا المقترح ودعوتنا إلى أبناء المكونات جميعاً وأبناء المكون الواحد أن ينهضوا بشكل حقيقي بهذه العملية السياسية لا يخفى على الجميع الوضع الإقليمي مرتبك والوضع الدولي بشكل عام مرتبك، بالتالي يجب أن نكون حريصين كل الحرص على إستتباب الأمن في هذا البلد وإستتباب العملية السياسية لهذا نجدد دعوتنا أقولها مرة أخرى مخلصين النوايا من أجل العمل وخدمة أبناء المجتمع العراقي الواحد.

- النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي:-

العراق بلد متنوع قومياً ومذهبياً لأي شكل من الأشكال حتى عشائرياً إجتماعياً، الذي حصل عندنا في العملية السياسية إضافة اخرى التنوع السياسي من جراء المشاركة في العملية السياسية ونشؤ أحزاب سياسية منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن نشؤ هذه الأحزاب السياسية وتأثيرها على الواقع السياسي العراقي واضح جداً منذ تأسيس مجلس الحكم وكتابة الدستور والجمعية الوطنية وما آلت إليه العملية السياسية الآن، نعم حصل لدينا مشاكل ومعوقات كثيرة من خلال المحاصصة التي تم الإتفاق عليها في بعض الإحيان كانت تأتي بنتائج جيدة وفي بعض الأحيان لم تكن نتائج المحاصصة جيدة للعراقيين، هذا الأمر ولد عندنا بعض الامور السياسية التي أدت إلى ما أدت إليه الحال، يوم إبعاد التيار الصدري من هذه التشكيلات سواء من داخل مجلس النواب أو من داخل الحكومة أكيد سوف تؤثر على العملية السياسية، لديهم ناخبين أكثر من (٨٠٠) ألف ناخب، يجب أن نعيد النظر في هذا الأمر، إعادة النظر في هذا الأمر تأتي على نقطتين، التوافق الذي نتحدث عنه والحوار الذي يجب أن لا ينقطع لذلك ندعو بأسم كتلتنا أيضاً إلى سماحة السيد (مقتدى

الصدر) بقبول مقابلة السادة الذين يرغبون في مقابلته لكي نصل إلى نتيجة الحوار هو الوسيلة الوحيدة، حتى يتم تمثيل التيار الصدري سواء كان داخل مجلس النواب نناقش هذه المسألة بكل شفافية ومن ثم تمثيلهم السياسي داخل الحكومة العراقية القادمة.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

ونحن مقبلين على هذه الدورة التي تأخرت بشكل كبير على تفعيل الدور الرقابي، لذلك نحن أمام مسؤولية تأريخية نعتقد أن مبدأ التداول السلمي لنقل السلطة من اهم المبادئ العمل الديمقراطي ويجب أن نحافظ على هذا المبدأ من خلال السياقات الدستورية والقانونية، والإتجاه بإتجاه الحوار مع الكتلة الصدرية مع التيار الصدري للمشاركة بالمرحلة المقبلة في الإنتخابات على إعتبار هم مشاركين في العملية السياسية نعم قد إنسحبوا من مجلس النواب ولكن لهم حضور فاعل في الحكومة وهم حاضرين في الحكومة، من مهامنا أن نفعل الدور الرقابي إستناداً للمادة (٥٠) من الدستور والمادة (٦١) ثانياً من الدستور بصفتنا ممثلين عن الشعب العراقي حكومة السيد الكاظمي فيها الكثير من الإخفاقات والكثير من الخروقات ونعتقد تعطيل عمل مجلس النواب قد ساهم بتمدد هذه الخروقات على حساب مصالح الشعب العراقي، لذلك نتمنى مخلصين إلى كل اللجان البرلمانية ان تأخذ دورها بشكل فاعل وكذلك أيضاً القوى السياسية حل المشاكل العالقة فيما بينهم وإنتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة بكامل الصلاحيات تمهيداً لإجراء إنتخابات مبكرة من شأنها أن تلبي تطلعات الشعب العراقي وتغير مفوضية الإنتخابات وتغير قانون الإنتخابات بما يؤمن الثقة بالعملية السياسية.

- النائب رعد حميد كاظم الدهلكي:-

دائما ما يكون مجلس النواب هو الحل العقد نحن نعمل جيداً أسباب تقديم إستقالة التيار الصدري كانت بسبب هناك عقدة سياسية حقيقية، فآثروا على أنفسهم لإعطاء حلول للعملية السياسية لكي تمضي إلى الأمام للمواطنين لكن بنفس الوقت صدمنا بإستقالتهم وتكون هناك عقدة سياسية وعقدة مجتمعية، نأمل أن تكون هناك رؤية قانونية ورؤية تفاهمية في إيجاد حلول حقيقية ناجحة لعودة التيار إلى مجلس النواب لخدمة العراق، لكي تتقدم سفينة مجلس النواب نحو الأمام لتقديم خدماتها للمواطنين، أعتقد إذا ما كانت هناك لجنة تلتزم هذا الملف واللقاء مع الجهات القانونية والقضائية بعد أن يكون هناك إرادة سياسية حقيقية في حل هذه العقدة ستكون هناك حلول ويكفي تعقيد المشهد على المواطنين ويكفي تعقيد المشهد على الشعب العراقي خلال هذه الظروف الصعبة.

- النائب باسم خزعل خشان:-

أهنئ السيد الرئيس بتجديد الثقة وأيضاً أهنئ السيد النائب الأول، الحقيقة يعني أنا أستغرب أن يكون في مجلس النواب ونتكلم بالعواطف في المكان الذي يشرع القوانين، أنا أعتقد أنه بغض النظر عن وجود الكتلة الصدرية أو عدمه، مجلس النواب يمثل الشعب العراقي بوجود الكتل السياسية جميعها شأن الكتلة الصدرية حقيقة لديها حصلت على (٨٨٥) الف صوت وهذا عدد كبير من أبناء الشعب العراقي وأصواتهم محترمة، لكن خيار الكتلة الصدرية كان الانسحاب والنتيجة توافقت مع خيار الانسحاب، طريقة قبول الاستقالة كانت موافقة للقانون وأعتقد نحن اذا نعود الى القانون التصويت على الاستقالة هي تشمل استقالة أعضاء هيأة الرئاسة أو الرئيس ونائبيه بالاستقالة من المنصب للعودة الى البرلمان، ولذلك السيد الرئيس عندما وقع على استقالة السيد حاكم الزاملي لم يستثني ولم يطبق القاعدة هذه على اعتبار أنه مستقيل من المجلس وليس مستقيلاً من منصب النائب الأول، كل الاحترام للكتلة الصدرية، نتمنى يعني اذا كان الرأي السياسي أن تشرك الكتلة الصدرية بطريقة فبإمكان الاحزاب التي سوف تشكل الكتلة النيابية الأكثر عدداً وتشكل الحكومة بإمكانها ان تمنح الكتلة الصدرية ما تشاء من المناصب، تعطيها رئاسة الوزراء، تعطيها نسبة كبيرة من الوزارات، بالمناصب، حسب قواعد المحاصصة التي نحاول أن نلغيها، لكن نأتي ونلوي القانون من اجل تحقيق غاية عاطفية أعتقد هذا غير لائق بمجلس النواب، اتصور نحتاج الى مراجعة قانونية لهذا الموضوع قبل أن نعطي رأي حاسم في هذه المسألة.

- النائب محما خليل قاسم:-

نهنئ مجلس النواب العراقي بتجديد الثقة للسيد رئيس المجلس وانتخاب النائب الاول، سيادة الرئيس من منطلق المصلحة العليا للبلد واليوم جنابكم تمثلون السلطة العليا للبلد، لتلاقي المصلحة العليا للبلد والسلطة العليا بدعوة الاخوة التيار الصدري و وجود التيار الصدري مهم للعملية السياسية واستقرار العراق، ونحن اليوم شاهدنا ما يحدث في بغداد وفي مناطق ومناشدات من المواطنين العراقيين بنجاح العملية السياسية ومغادرة الانسداد السياسي، والعراقيين وجنابكم خير ما مثلتم المجلس نجحوا في التقاء الدول المجاورة فكيفما نستطيع نلتقي، نجمع الكتل السياسية، أنا أدعوا رئيس المجلس ومجلس النواب بدعوة الاخوة في التيار الصدري والمحكمة الاتحادية، وجودهم في العملية السياسية مهم لمستقبل العراق.

- النائب زياد طارق عبدالله الجنابي:-

بدايةً نبارك الى سيادتكم جديد الثقة ونبارك للأخ العزيز السيد النائب الأول لرئيس البرلمان، بكل صراحة سيادة الرئيس ما طرح من المستشار القانوني والاخوة داخل البرلمان هذا ليس فقط في المؤسسة التشريعية، أكيد اليوم أنظار أهلنا ومواطنينا و محافظاتنا وجميع الموجودين وأيضاً النظرة الدولية على العراق لاستقراره، هذا الموضوع الجميع الموجودين اذا كانوا داخل المؤسسة التشريعية وخارج المؤسسة التشريعية ينتظرون هذا الموضوع على أن يكون حل لكل الوضع الذي حصل والذي نتحسب له أن يحصل مستقبلاً، سيادة الرئيس يوجد موضوع مهم أيضاً بما أنه نحن المؤسسة التشريعية والرقابية التي على الوزارات وعلى الدوائر وأيضاً على المحافظات، موضوع الانسداد سوف يؤثر تأثير مباشر على مناطقنا وعلى موطننا بكل صراحة وضع الوزارات، البرلمان أتذكر يوم حصل قانون الأمن الغذائي كانت وقفة من جميع الكتل السياسية الموجودة وجهدها كان واضح والنواب الموجودين داخل المجلس وداخل اللجنة المالية، اليوم نشاهد داخل الوزارات والمؤسسات الخدمية الموجودة كثير من المسؤولين اذا كانوا ضمن المؤسسات الخدمية أو المحافظات وأيضاً الوزارات، خلط اوراق موجود، رؤية غير مدروسة، فساد موجود داخل هذا الموضوع، أتمنى ان نمارس عملنا الرقابي والتشريعي، المزاج السياسي جميعنا ننتظر أن يكون انسجام، اتفاق، اذا كان الايام القليلة القادمة أو الانتخابات اذا كانت مبكرة القادمة، على أن يكون حل لوضعنا لأن نحن بصراحة الشارع اليوم ينتظر منا، اليوم عندما تجددت الثقة الى سيادتك وانتخبنا نائب أول ينتظرون أن البرلمان يقوم بعمله الرقابي والتشريعي، و أيضاً كثير من الوزارات غادرت ونست أنه توجد مؤسسة تشريعية موجودة.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

طبعاً أكيد نحن جميعنا نحب إخواننا و زملائنا في الكتلة الصدرية الذين غادروا مجلس النواب مع الأسف، لكن سيادة الرئيس يحكمنا في القضية مسألتين، يحكمنا الجانب القانوني، ويحكمنا أيضاً إرادة الشخص يعني إخواننا انسحبوا بإرادتهم استجابة وطاعة لقرار زعيمهم، بالتالي هم الاشخاص لا مقدمين لنا طلب يطلبون العودة، ولا طاعنين في المحكمة يقولون أعيدونا، ولا زعيمهم قال أرجعوا نوابي، فنحن لماذا نناقش مسألة هو الشخص نفسه أو الكتلة نفسها هي غير راغبة بالعودة، وهي مقتنعة وسعيدة بقرارها لان فيه استجابة وطاعة لزعيم التيار الصدري، أثنين الجانب القانوني توجد قضية في المحكمة الاتحادية والمحكمة الاتحادية أعادتها بالتالي لماذا نحن نناقش شيء منتفي أصلاً.

- النائب عامر حسين جاسم الفايز:-

نبارك لكم إعادة الثقة ونبارك للسيد النائب الأول تبوء هذا المكان، بالنسبة لموضوع الاخوة في التيار الصدري، طبعاً التيار الصدري الجميع مجمع، الكل يعتقد أنه لا بد من مشاركة جميع القوى السياسية المتمثلة عن الشعب العراقي بما فيها الاخوة في التيار الصدري، انسحابهم كان لضرف سياسي معين، الآن اذا هم يرغبون بالعودة فهذا أمر مرحب به داخل مجلس النواب، أعتقد كل الكتل السياسية تؤيد هذا الأمر من أجل الخروج من هذا الانسداد السياسي والمضي بالعملية السياسية، واذا كانت هنالك فكرة تشكيل لجنة من مجلس النواب والذهاب الى الاخوة في التيار الصدري لعودتهم، لا بد من وجود منفذ قانوني لهذا الأمر، فاذا كان هنالك منفذ قانوني لعودتهم،

الامر مرحب به واذا لم يكن فمشاركتهم أيضاً في المواقع التنفيذية أيضاً أمر مرحب به ونحن مع هذا التوجه لغرض الخروج من هذا الانسداد السياسي والمضي نحو الامام لاستكمال باقي الاستحقاقات الدستورية وعمل المجلس بكامل طاقته وعمل الحكومة القادمة أن شاء الله بوجود الاخوة في التيار أن رغبوا بالعودة أمر مرحب به.

- النائب هيبت حمد عباس الحلبوسي:-

أولاً نحب أن نبارك الى جنابكم و للأخ السيد النائب الاول على نيل ثقة أعضاء مجلس النواب، سيادة الرئيس لنكون صريحين يعني دائماً الشخص عندما يكون صريح كثير من الامور تكون ضمان، اليوم الاخوة في التيار الصدري الذين هم ركيزة أساسية وركن أساسي في العملية السياسية، نتجاوزهم او نتركهم خلف ظهورنا ونمضي يعني أنا أرى سوف تكون أمامنا مشاكل وسبق وان أصبحت مشاكل واليوم الشارع الموجود والمظاهرات تنعكس واقعها على المواطن، يمكن نحن السياسيين نخرج، نذهب، ندخل، لا اعرف ماذا، لكن المواطن سوف يقع فيها، وشاهدت اخر مظاهرات حدثت والدماء الزكية التي حصلت من أين ما تكون فهو دم عراقي، فهذا الموضوع يجب نحن الجميع نؤثر على أنفسنا في سبيل أن نلملم هذه الاطراف المتخاصمة بينها أو الأطراف التي دائماً كل ما ندخل يجب ان ندخل نكون وسطاء في سبيل تقريب وجهات النظر، اليوم التيار الصدري حتى اذا غادروا اعضاء مجلس النواب من التيار الصدري غادروا السلطة التشريعية، توجد سلطة تنفيذية وتوجد قوانين مهمة سوف يقوم بتشريعها اعضاء مجلس النواب او مجلس النواب، يجب التشاور معهم، يجب التحاور معهم، يجب ايصال رسالة للتيار الصدري على الايثار بأنفسهم وترك مجلس النواب، المفروض نحن نكون على قدر هذه المسؤولية، وأطالب جنابك أولاً، جنابك انت دائماً صمام امان لهذه العملية السياسية وانت اليوم الرجل الأول في الدولة العراقية بما نص عليه الدستور العراقي بالنظام البرلماني، نطالب جنابك و قادة الكتل السياسية ان تكون حوارات على مستوى كبير، على مستوى القادة والذهاب الى السيد مقتدى الصدر من أجل التفاوض والتحاور معه حتى إذا لا توجد لديهم نية للعودة، التحاور معه في كيفية مرور العملية السياسية الى الأمام وكيفية أن تكون العملية السياسية ماضية، ومناقشته في موضوع قانون الانتخابات والقوانين المهمة التي سوف يشرعها مجلس النواب، هذه واحدة، أثنين نطالب من جنابك ومن اعضاء مجلس النواب على مستوى رؤساء الكتل أن تكون جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع لأن هذا الموضوع مهم، هذا الموضوع مهم جداً.

- النائبة اخلاص صباح خضر الدليمي:-

أولاً أبارك لجنابك تجديد الثقة وابارك للسيد محسن المندلاوي على انتخابه نائب أول لرئيس مجلس النواب، سيادة الرئيس فيما يتعلق في هذا الموضوع هي عودة الكتلة الصدرية الى مجلس النواب العراقي، أنا أرى أنه هذا موضوع مهم، العراق مبني على التوافقات ودائما كانت كل الصراعات السياسية التي تحدث، نعم نحتكم للقانون، نحتكم للقضاء لكن التوافقية موجودة خاصةً في مجتمعنا السياسي، فأنا أرى أنه عودة الكتلة الصدرية الى مجلس النواب العراقي هي فيها نوع من الاستقرار السياسي للعملية السياسية وأيضاً هم كانوا زملائنا وعدد كبير منهم وهم شريحة من مكون مهم، لهذا على جميعنا وزملائنا الموجودين في مجلس النواب أن نعمل كحراك سياسي إلى عودة الكتلة الصدرية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب هذا الأمر في غاية الأهمية وهذا الامر يؤسس إلى الاستحقاقات الدستورية والسياسية الى هذه المرحلة وللمراحل القادمة، نعي جيداً اهمية هذه المرحلة وضرورة أن يكون هنالك حل سياسي شامل يتحمل الجميع فيه مسؤولياته ويتحمل الجميع ما يلقى على عاتقه من مسؤولية أمام الشعب، أمام المواطنين، أمام البلد، علينا ان نحرص كمجلس نواب أولى كلماتنا التي نبتدأ بها الجلسة هي باسم الشعب، وبالتالي يجب أن يكون المجلس ممثل لكل أبناء الشعب، اخوتكم بالأمس كانوا موجودين معكم وتحملوا ما تحملوا في السنوات السابقة كنا متوافقين في دورات سابقة وكان الحمل ثقيل على كل القوى السياسية، كيف لو كنا مختلفين الآن كيف سوف تمضي الأمور، ندعوا مخلصين كل القوى السياسية أن تجلس لإيجاد مخرج سياسي للبلد على المستوى التنفيذي، على المستوى التشريعي، على المستوى الرقابي، على المستوى القضائي، وتحمل تحديات هذه المرحلة ونؤسس الى مراحل قادمة عسى

ولعل أن تعود العلاقة بشكل سليم ما بين القوى السياسية وقواعدها الجماهيرية وقواعدها الشعبية، البلد يعاني كثيراً، البلد يتعرض الى مشاكل واحدة تلوى الاخرى، سواء على المستوى الامني، سواء على المستوى العسكري، سواء على المستوى السياسي، يجب أن نتحمل مسؤولياتنا جميعاً وأتمنى أن أصل معكم الى نتيجة بجمع الفرقاء السياسيين هنا في مجلس النواب في القاعة الدستورية التي كتب بها الستور العراقي والذي تعمل به كل المؤسسات العسكرية وأن ندعوا الى تبني وثيقة بغداد، اليوم بغداد جسورها مقطعة، اليوم بغداد أهلها يعانون بسبب جلسة مجلس النواب أو بسبب نشاط سياسي المفروض يكون طبيعي، سواء هذه الجلسة أو الجلسات السابقة وقد يكون أيضاً في الجلسات اللاحقة، كل القوى السياسية في بلدان أخرى تتعرض الى مثل هذه الامور قسم منهم حلوها في خارج بلدانهم، وجميعكم تعلمون جيداً بعضها يتبناها الامم المتحدة سواء في دول الاتحاد الاوربي أو حتى في المنطقة، مؤتمر الرياض، مؤتمر جدة، مؤتمر الطائف، بغداد تستحق أن تكتب باسمها وثيقة سياسية تكون بمثابة حل شامل للأزمة السياسية في العراق، فأدعوا مخلصاً قادة الكتل السياسية وزعماء البلد ان يجلسوا الى طاولة الحوار في مجلس النواب وفي دستور هم أسسوا له، وسوف نكون جميعا مساندين في السلطة تشريعية بحضور الرئاسات، بحضور مجلس القضاء الاعلى، بحضور المحكمة الاتحادية لإيجاد مخرج الى البلد واعادة تبني الجميع لمسؤولياته أمام المواطنين وأمام شعبه، هذا الامر سوف يكون على عاتق رئيس المجلس ونواب الرئيس وبمساندة السادة والسيدات اعضاء مجلس النواب للتحرك على كل القوى السياسية لإبراز دور بغداد مرة أخرى، بغداد تحتاج وأهل بغداد والعراق عموماً يحتاج منا وقفة جادة في هذا الملف وفي هذا الامر، والطلب المقدم او الرأي القانوني المقدم من المستشارين سوف يتم عرضه وتداوله على القانونيين المختصين، وأيضاً سوف تؤخذ أراء القانونيين ويتم إعلام السيدات والسادة اعضاء المجلس بما هو الرأي القانوني وسوف نشرف مباشرة على هذا الموضوع، أمر أخر أطلب من اللجان النيابية المباشرة بعملها فوراً ابتداءً من يوم غد وفي الاسبوع القادم، يتم استضافة جميع وزراء حكومة تسيير الاعمال كل من في لجنته، اللجان معنية امام المجلس وأمام الشعب، الفترة التي اضطر المجلس ان يتوقف بسبب الوضع الذي كان، بعض الوزارات ذهبت الى تصرفات مخالفة للقانون ومخالفة للدستور ومخالفة لكل القوانين المالية والادارية، اللجان تباشر عملها باستضافة الوزراء، باستضافة رؤساء الهيئات وتقدم تقريرها سواء بما يتعلق بقانون الامن الغذائي أو بما يتعلق في أبواب الانفاق الاخرى في قانون الادارة المالية في الانفاق ١ على ١٢، بعضهم تعدى حتى هذه الصلاحيات وذهب الى صرف مبالغ بمليار دولار ونصف، دون غطاء قانوني، دون غطاء تشريعي، وهذا التصرف يعني البلد يعاني الكثير، الوفرة المتحققة لازم نعود نحسن العملية السياسية جميعها أمام الشعب، نرجع نعمل طريق، نرجع نعمل خدمة كهرباء، نرجع نعمل خدمة ماء، ليس يتصرفون فيها كيفما اتفق، تتحملون مسؤولياتكم جميعاً ونتحمل معكم المسؤولية باستضافة جميع الوزراء والوزير الذي لا يحضر تعلمني فيه، الذي لا يحضر تعلموننا بشكل أصولي وفق السياقات الاصولية باللجان، كل لجنة تعلم الوزير المناظر لها وتدققون وتكملون معهم الاجراءات وترفعون تقريركم الى مجلس النواب، غياب الرقابة للمجلس أتاح للبعض اساءة التصرف، اتخذوا الاجراءات والمجلس يجب أن يأخذ دوره الرقابي بشكل كامل.

ترفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة (٤:٤٨) مساءً

****

****